عقب اجتماع نيابي –حكومي موسع بحضور 32 عضواً و 6 وزراء

السلطتان التشريعية والتنفيذية رسمتا الخطوط العريضة لما بعد رفع الحظر الكلي

الغانم : البرلمان لا يتدخل في القرارات التنفيذية لمجلس الوزراء ويتعاون معه تطبيقا للمادة 50 من الدستور

رئيسا السلطتين التشريعية والتنفيذية في طريقهما إلى الاجتماع

الغانم متحدثا

الجانب الحكومي استمع لكل الملاحظات التي نقلها النواب سواء شعبية أو خاصة

الكندري : الحربي لم يحضر أي اجتماع معنا ولم يصرح حول خطط الوزارة بشأن العام الدراسي

هايف : ضرورة تخليص المعاملات عن بعد من خلال الحكومة الذكية لأنه بات أمرًا مهمًا

جانب من الاجتماع

الدمخي: مجلس الوزراء سيرفع كشوفات بالعفو الأميري عن عدد كبير من السجناء .. قريبًا

الدلال: اللقاءات النيابية الحكومية مهمة لكن لا تغني عن عقد جلسات مجلس الأمة

دميثير : المواطنون يمرون بحالة نفسية سيئة ويجب أن تكون هناك انفراجة في تحركاتهم

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، اجتماعا نيابيا حكوميا موسعا بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، وستة وزراء و 32 نائبا.

وهدف الاجتماع النيابي الحكومي إلى عرض الحكومة لاستعداداتها وإجراءاتها لمرحلة ما بعد الحظر الكلي والاستماع إلى وجهات نظر النواب وملاحظاتهم بشأنها.

وحضر الاجتماع من الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ووزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح ووزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص.

كما حضر الاجتماع من الجانب النيابي إضافة إلى الرئيس الغانم، أمين سر مجلس الأمة النائب د. عودة الرويعي ومراقب المجلس النائب نايف عبد العزيز المرداس والنواب أحمد الفضل واسامة الشاهين والحميدي السبيعي ود. بدر الملا وناصر الظفيري وخالد الشطي وخالد العتيبي وخلف دميثير العنزي وخليل الصالح ورياض العدساني وسعد الخنفور وسعدون حماد العتيبي وسعود الشويعر وصفاء الهاشم ود. عادل الدمخي ود. عبد الكريم الكندري وعبد الله الكندري وعبد الله فهاد العنزي وعدنان عبد الصمد وعمر الطبطبائي وفراج العربيد وفيصل الكندري وماجد المطيري ومحمد الدلال ومحمد الهدية ود. محمد الحويلة ومحمد هايف المطيري وناصر الدوسري ويوسف الفضالة والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وعقب الاجتماع قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الحكومة عرضت اليوم "أول أمس" للنواب الخطوط العريضة لمرحلة ما بعد ٣٠ مايو وما يتعلق بالعودة للحياة الطبيعية، لافتًا إلى أن البرلمان لا يتدخل في القرارات التنفيذية لمجلس الوزراء ويتعاون معها تطبيقا للمادة 50 من الدستور.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أول أمس عقب ترؤسه اجتماعًا نيابيًا حكوميًا موسعًا بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وستة وزراء و32 نائبًا أن الاجتماع كان بطلب من رئيس الحكومة لعرض خطة الحكومة لمرحلة ما بعد الحظر الكلي وما يتعلق بالعودة للحياة الطبيعية.

وذكر الغانم" تحدث سمو رئيس مجلس الوزراء وبعد ذلك تحدث رئيس الفريق وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح والدكتورة بثينة المضف من وزارة الصحة ووكيل ديوان الخدمة المدنية الأخ بدر الحمد، بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح".

وقال الغانم إن الجانب الحكومي قدم شرحًا للتوجيهات العامة للحكومة بهذا الجانب على أن نبحث التفاصيل في اجتماع مجلس الوزراء المزمع عقده الخميس.

وأضاف الغانم" حتى يكون الأمر واضحًا للجميع نحن لا نتدخل في القرارات التنفيذية لمجلس الوزراء، واليوم "أول أمس" كان تطبيقا للمادة 50 من الدستور فيما يتعلق بالتعاون بين السلطات".

وأوضح الغانم أن دور مجلس الأمة يختلف بشكل كبير عن دور الحكومة التي تجتمع متضامنة وتقرر وهي المسؤولة عن السياسة التنفيذية، في حين أن المجلس مسؤول عن الرقابة والتعاون بينهما يكون بتقديم الاقتراحات والآراء والنصح، مضيفًا "هذا قد لا يكون ثابتًا، قد يأتي نائب برأي معين، ويأتي نائب برأي مختلف".

وأشار الغانم إلى أن الجانب الحكومي استمع لكل الملاحظات التي نقلها النواب سواء كانت ملاحظات شعبية أو خاصة، وأن سمو رئيس مجلس الوزراء ذكر في نهاية اللقاء أن كل الملاحظات ستؤخذ بعين الاعتبار، مبينًا " بعد ذلك مجلس الوزراء يتخذ قراراته وهو يتحمل مسؤولية هذه القرارات ودور مجلس الأمة الرقابة والمحاسبة".

وقال الغانم إنه حسب ما تم شرحه بالاجتماع فإن مؤشرات الخطر تنقسم إلى خمس مراحل، المرحلة الخامسة هي الأخطر والمرحلة الأولى هي الأقل خطورة.

وأضاف " الوضع في 9 مايو كان بالمرحلة الخامسة التي هي أكثر خطورة وبناء عليها تم اتخاذ قرارات تشديد الإجراءات والحظر الكلي والشامل وما إلى ذلك من قرارات، واليوم في تقديرهم بأننا في المرحلة 4 و3 بمعنى أنه أقل خطورة، وبالتالي ما بني على هذا الأمر قرار تخفيض الحظر الكلي إلى حظر جزئي".

وذكر الغانم أن "عدد الساعات غير معروف وسوف يدرس وقالوا من 6 إلى 18 ساعة، والتقييم بأننا في المرحلة الثالثة أو الرابعة سيدرس أيضا في مجلس الوزراء بناء على المذكرات والدراسات المرفوعة من الجهات الصحية ويتخذ مجلس الوزراء قرارًا في هذا الشأن في اجتماع الغد".وأعرب الغانم عن أمله في أن يتم استئناف جلسات المجلس في أقرب وقت ممكن بعد رفع الحظر الكلي، بحيث يتم تدريجيًا إقرار القوانين الآنية والمتعلقة بأمور مستعجلة ومن ثم استئناف جدول أعمال المجلس.

وأكد الغانم أن جلسات مجلس الأمة لن تقل عن العدد المقرر وفق الجدول الموزع وأن مدة دور الانعقاد ستزيد بما يغطي المدة الفائتة، مضيفًا "سيتمكن المجلس بإذن الله من اللحاق بكل ما فاته من قوانين وبنود".

وجدد الغانم شكره لمن هم في الخط الأمامي وجميع الكوادر سواء في الجهات الحكومية وغير الحكومية، مبينًا أنهم فعلًا يستحقون التكريم.

وأشار الغانم بهذا الجانب إلى أن اجتماع اليوم "أول أمس" تناول أيضا عدة أمور تتعلق بتكريم القطاع التعاوني، موضحًا "هو قطاع غير حكومي لكن شمل العديد من المتطوعين الذين ضربوا أروع الأمثلة في مواجهة هذا الفيروس وفي التضحية من أجل الوطن".

من ناحيته أكد النائب فيصل الكندري أن الاجتماع الحكومي النيابي ركز على الانتقال من الحظر الكلي إلى الجزئي بعد تاريخ 30 مايو الجاري "غدا" ، مؤكدًا عدم جاهزية وزارة التربية لتطبيق التعليم عن بعد وهو ما يتطلب ضرورة حسم ملف إنهاء العام الدراسي.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة "نصيحتي للشعب الكويتي أنه بعد الانتقال إلى الحظر الجزئي وحتى لا نعود إلى الحظر الكلي ومن باب الحماية فيجب على كل مواطن أن يتعامل مع أي شخص على أنه مصاب والتعامل مع كل الناس على أنه مصاب".

وأضاف "كانت لي مداخلة حول الموظفين بلا رواتب فهناك من أنهى إجراءات التعيين واستكمل وسلم كافة الأوراق للجهات الحكومية إلا أنه فقط ينتظر قرار التعيين، كما كان لي استفسار وجهته إلى وزير الصحة حول مدى توافر المستلزمات الطبية عقب الانتقال للحظر الجزئي من أدوية ومستلزمات أخرى كالكمامات وأجهزة الفحص وغيرها."

وأضاف أن وزير التربية لم يحضر أيًا من الاجتماعات التي تعقد بمجلس الأمة ولم يصرح حول خطط الوزارة بشأن العام الدراسي إلا على تويتر فقط.

وتساءل هل يتحمل وزير التربية مسؤولية عودة الطلبة لمدارسهم وكلياتهم ومعاهدهم في ظل الأزمة الحالية وكذلك أعضاء هيئة التدريس، والمخاطر التي قد تنسب فيها تلك العودة؟

وتمنى الكندري أن توكل مسؤولية إدارة وزارة التربية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

وعن التعليم عن بعد قال الكندري هل لدى الوزارة الجاهزية الكافية لتطبيق لك؟ مؤكدًا أن الطاقم التدريسي غير مدرب وغير جاهز وكذلك أبناؤنا الطلبة وأولياء الأمور غير مهيئين لذلك إضافة إلى عدم توافر الأجهزة الحديثة التي تساعد على إنجاح هذا النظام.

وفي ختام تصريحه قال الكندري "أكرر أن سلامة أبنائنا هو أولوية بالنسبة لي، وأن الحكومة ستكون مساءلة بسبب تعنت وزير التربية".

من جهته طالب النائب محمد هايف الحكومة أن تأخذ المقترحات والمطالبات التي طرحها النواب خلال اجتماع اليوم بعين الاعتبار وتطبيق ما يلزم منها.

وقال في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب انتهاء اللقاء النيابي الحكومي، إن اللقاء تضمن العديد من مقترحات النواب وأيضا تم نقل تساؤلات المواطنين فيما يتعلق بإنهاء العام الدراسي وإعادة فتح المساجد وفتح فروع الجمعيات في المناطق.

وأكد هايف ضرورة تخليص المعاملات عن بعد من خلال الحكومة الذكية لأنه بات أمرًا مهمًا جدًا، وأيضا حل مشكلة الكويتيين بلا رواتب.

وأضاف أن اللقاء تناول أيضا فترة السماح بالحظر الجزئي المزمع تطبيقه ، وقضية اصحاب الحلال الخليجيين الموجودين بالخارج وكيفية السماح لهم برعاية أمورهم بالداخل، وقضية الدراسة عن بعد .

وبين أنه تم أيضا طرح موضوع انتشار المرض في السجن المركزي والذي أثير في اجتماع لجنة حقوق الإنسان مع وزير الداخلية، كما تم طرح موضوع العفو ونقل جميع التساؤلات التي تدور بالساحة بشأن دعم المتطوعين وغيرها من الأمور التي تحتاج إلى البحث والمقترحات .

بدوره قال النائب الدكتور عادل الدمخي إن وزير الداخلية أكد بأن هناك كشوفات سيرفعها مجلس الوزراء بشأن العفو الأميري تشمل أعدادًا كبيرة من المساجين.

وأضاف الدمخي في تصريح صحفي في مجلس الأمة أن اجتماع اليوم مع سمو رئيس الوزراء وعدد من الوزراء كان عن الخطة المستقبلية لعودة الحياة الطبيعية في ظل الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد بسبب فيروس كورونا.

وشدد الدمخي على ضرورة مكافحة الفساد الذي دفع ضريبته الشعب الكويتي، لافتًا إلى أنه للأسف كان هناك تجار للإقامات وتجار بشر سكتت عنهم الحكومات السابقة على الرغم من وجود بعض الوعود إلا أن هذه العصابات توطنت داخل الكويت بالتعاون مع عصابات خارج البلد.

وأشار إلى أنه تطرق إلى بعض قضايا غسيل الأموال التي أصبحت قضائح دولية للأسف ويجب مواجهتها، مشددًا على ضرورة مواجهة الهدر والفساد في الجهات الحكومية بفريق واحد أسوة بالفريق الذي واجه وباء كورونا كونهم أخطر من هذا الوباء في المجتمع.

وقال الدمخي "اجتمعنا كلجنة حقوق إنسان مع وزير الداخلية وشرحناله ما يحصل من اعتصامات داخل السجن المركزي وشرح لنا ما حدث ووعدنا بانتهاء كل المشاكل خلال يومين".

وأضاف أن وزير الداخلية أكد بأن هناك كشوفات سترفع قريبًا من مجلس الوزراء بشأن العفو الأميري وستشمل عددًا كبيرًا من السجناء، لافتًا إلى أن هناك ١٨ مسجونًا مريضًا أعراضهم خفيفة ولله الحمد تم عزلهم في جزء من السجن المركزي.

وأوضح الدمخي أنه ولله الحمد تم وضع اشتراطات صحية لعودة الصلاة في المساجد، مبشرًا أهل الكويت بأن هذا الأمر سيتم قريبًا إن شاء الله.

ولفت إلى أن النواب أكدوا خلال الاجتماع ضرورة حل مشكلة الكويتيين الذين هم من دون رواتب بالإضافة إلى ضرورة تكريم جميع من عمل في الصفوف الأمامية ضمن المكرمة الأميرية.

من جانبه جدد النائب محمد الدلال مطالبته بعودة جلسات مجلس الأمة للانعقاد خلال الفترة المقبلة لطرح القضايا الأساسية ومنها التركيبة السكانية وغيرها من القضايا.

وقال الدلال في تصريح صحفي بمجلس الأمة "إن اللقاء الحكومي النيابي مهم جدًا ولكن هذا لا يغني عن عقد الجلسات العامة، ولذلك أحد مطالبنا الأساسية والتي تم طرحها اليوم هي ضرورة عقد الجلسات خلال الأسابيع القليلة القادمة وبشكل طبيعي وعودة المجلس واللجان لممارسة دورهم".

وأكد أن هذا مطلبه من فترة وهو ما يصر عليه وقدم بشأنه طلبات لعقد الجلسات، واليوم ما دار من نقاشات وما طرحته الحكومة من آراء وأفكار وخطط من المهم مناقشتها في جلسات عامة ولن يؤثر النقاش العام على مسيرة الحكومة في مكافحة الوباء.

وأضاف الدلال "اثنينا على كثير من الجهود الحكومية كما أبدينا أيضا ملاحظات على بعض من تلك الجهود وهذا أمر طبيعي حتى يقوم العمل ويراقب بطريقة صحيحة".

وأشار إلى أنه من الأبعاد التي تم ذكرها بالاجتماع اليوم هو البعد القانوني للأزمة الحالية فهناك انعكاسات قانونية وقضائية فهناك قضايا سترفع بالآلاف فيما يخص قضية الإيجارات وسيكون هناك طعونًا كثيرة أيضا فالأزمة أوقفت كثيرًا من المصالح.

وتساءل كيف ستتعامل الحكومة مع هذه التبعات وماهي رؤيتها حيال قضايا كالإيجارات والقروض والديون التي تخلق العديد من المشاكل والأزمات؟ مؤكدًا ضرورة وجود تصور حكومي متكامل وواضح بهذا الخصوص من قبل الحكومة لمجابهة ذلك.

وأكد أن البعد القانوني هو بعد حساس ومهم جدًا إذا أرادت الحكومة عودة الحياة لطبيعتها تدريجيًا، مطالبًا إياها بالتركيز على هذا البعد المهم جدًا.

من جهة أخرى أعلن الدلال تقدمه بسؤال برلماني إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان يتعلق بالهيئة العامة للصناعة ودورها في مواجهة الأزمة.

وأكد أن سؤاله هو لطلب رؤية الهيئة ووزارة التجارة والصناعة لمواجهة الأزمة وكيفية التصدي للحاصلين على تراخيص دون استغلالها مثل المزارع التي لا تستطيع تغطية الأمن الغذائي وقت الأزمات ولا المصانع التي لا تغطي احتياجات الأزمة.

ووجه الدلال التهنئة بعيد الفطر إلى سمو الأمير وسمو ولي العهد ولكل من هم في مقدمة الصفوف في مواجهة الوباء من أطباء ومساعدين ورجال الداخلية والدفاع والحرس الوطني والإطفاء والجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والعاملين بالأجهزة الحكومية والمتطوعين على جهودهم الكبيرة في خدمة الكويت.

من ناحيته طالب النائب خلف دميثير بضرورة رفع الحظر الكلي لأن المواطنين يعانون ويمرون بحالة نفسية سيئة لم يمروا بها حتى في الغزو.

وقال في تصريحات عقب اللقاء النيابي الحكومي في مجلس الأمة اليوم إنه على الحكومة أن تكون منتبهة لهذا الجانب وتتخذ التدابير الوقائية اللازمة لأن هناك اضطرابًا من هذا الضغط النفسي ويجب أن تكون هناك انفراجة في تحرك الناس.

وأضاف أنه تم أيضًا في اللقاء الحديث عن الموظفين الذين لا يتقاضون رواتب منذ 3 أشهر خاصة أنه تم تعيينهم مشددًا على ضرورة الإسراع في حسم الأمر ورفع المعاناة عنهم.

واستطرد دميثير قائلًا " إننا لا نلوم الحكومة وهي مجتهدة في جوانب عديدة لكن هناك بطء في بعض الإجراءات ونحن نعاونهم ونشيد بجهودهم واجتماعاتهم المستمرة لمواجهة هذا الأمر".

من جهته قال النائب د. بدر الملا إنه ومجموعة من زملائه النواب تقدموا باقتراح بقانون بتعديل التركيبة السكانية يحدد أوزانًا نسبية للجنسيات داخل الكويت بحيث يكون لكل جنسية نسبة من عدد الكويتيين وليس من عدد سكان الكويت.

وأوضح الملا في تصريح بمجلس الأمة أنه لو كان عدد الكويتيين مليونًا و٤٠٠ ألف تكون نسبة من يحمل جنسية ما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد المواطنين أي ١٤٠ ألفا ولا يتم استقدام أي شخص من هذه الجنسية لحين انخفاض هذه النسبة.

وبين أنه بالنسبة للجنسية الهندية فقد حددها الاقتراح بـ ١٥٪ والمصرية والفلبينية والسريلانكية ١٠٪ لكل منهم، أما الجنسيات البنغلاديشية والنيبالية والفيتنامية والباكستانية ٥٪ لكل جنسية، وباقي الجنسيات الحد الأقصى لها ٣٪ من عدد المواطنين الكويتيين.

وقال الملا إنه إذا أقر هذا القانون فسيكون هناك قرار بمنع استقدام العمالة لحين انخفاض الأعداد الموجودة حاليًا إلى النسبة المذكورة في القانون.

وأشار إلى أن القانون تضمن أيضا منع تغيير الإقامات من العمالة المنزلية إلى العمالة الأهلية، ومنع تحويل سمات الزيارة أو الالتحاق بعائل إلى إقامات عمل، وتم استثناء العمالة المنزلية نظرًا لطبيعة المجتمع الكويتي.

ولفت إلى أن أي موظف حكومي يقوم بموافقات وإجراءات مخالفة لهذا القانون سيخضع الأمر للتجريم والعزل، وهناك عقوبات جنائية على كل من يخالف هذا القانون حتى درجة وزير لذلك تطرق القانون لمواد قانون محاكمة الوزراء.

وأضاف أن هذا القانون سيتدارك ما ظهر في الفترة الأخيرة خصوصا أن بعض الدول وضعت العراقيل أمام الإجلاء التطوعي أو لمخالفي الإقامة من رعاياهم بدولة الكويت، وهذا الرفض من بعض الدول لم يكن أساسه موضوع كورونا، وإنما كان هناك تخوف من أن ننشأ لديهم مشكلة بطالة لذلك حاولوا إبقاء مواطنيهم في الكويت.

من ناحية أخرى قال الملا إن النواب استمعوا لشرح الفريق الحكومي برئاسة سمو رئيس الوزراء حول مستجدات الوضع المتعلق بمكافحة فيروس كورونا، وأبدوا ملاحظات على هذا الأمر فيما يتعلق بعودة الأعمال الحكومية والاقتصادية كما تم الاستفسار عن سبب تزايد أعداد المصابين الكويتيين.

وبين أنه طالب بأن يكون هناك تقسيم لفترات العمل في الأجهزة الحكومية حتى يتحقق التباعد الاجتماعي بين الموظفين وأيضا لا تتأخر مصالح المواطنين كما طالبت بمعاودة الجلسات الاعتيادية لمجلس الأمة لتفعيل الوسيلة الرقابية الصحيحة عن طريق قاعة عبدالله السالم.

وفيما يلي نص الاقتراح بقانون للتركيبة السكانية:

المادة (1): تسري أحكام هذا القانون على جميع الجنسيات المسموح بدخولها دولة الكويت.

ويستثنى من تطبيق أحكام القانون الحالات التالية:

– مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

– زوج المواطن الكويتي وأبناؤهم.

– العمالة المنزلية

– العمالة المستقدمة بناء على العقود الحكومية.

– رؤساء وأعضاء البعثات السياسية الموفدون لدولة الكويت وأزواجهم وأبناؤهم بشرط المعاملة بالمثل.

– رؤساء الدول وأفراد أسرهم.

– مشغلي وسائل النقل الدولية.

– أعضاء البعثات العسكرية للدول التي تبرم معها الكويت اتفاقيات أمنية.

المادة (2): يكون حساب أوزان الجنسيات وفق النسبة والتناسب مع عدد المواطنين الكويتيين.

ويحدد الجدول رقم (1) من هذا القانون نسبة كل جنسية بالنسبة إلى عدد المواطنين.

وتعد كل نسبة منها حدًا أقصى لهذه الجنسية، ولا يدخل في احتساب تلك النسب ما ورد ذكرهم في المادة رقم (1)

وتعمل الجهات الحكومية على اتخاذ التدابير اللازمة للعمل على تخفيض الوزن النسبي للجنسيات في دولة الكويت طبقًا لما هو منصوص عليه في هذا القانون.

كل ذلك من دون الإخلال بحق مجلس الوزراء بإصدار قرار بحظر الاستقدام الجنسية بعينها ولو لم تتجاوز النسبة المنصوص عليها في الجدول المشار إليه.

المادة (3): لا يجوز استقدام أي عامل إلى دولة الكويت في حال تجاوز وزن الجنسية النسبة المسموح فيها المذكورة في الجدول رقم (1) ويظل حظر الاستقدام ساريًا لحين انخفاض نسبة الجنسية الأجنبية عن الوزن المنصوص عليه في الجدول رقم (1).

وتلتزم الإدارة المركزية للإحصاء بتزويد الجهات الحكومية بالنسب المتحققة لكل جنسية كل ثلاثة أشهر.

المادة (4): يحظر على الجهات الحكومية الموافقة على القيام بالتالي:

1 – تحويل العمالة المنزلية إلى عمالة وفق القطاع الأهلي أو النفطي.

2 – تحويل سمات الزيارة إلى إقامة للعمل.

3 – تحويل سمات الزيارة إلى الالتحاق بعائل.

4 – تجديد إقامة العامل المستقدم وفق العقود الحكومية بعد انتهاء المشروع الحكومي.

المادة (5): من دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس الذي لا يتجاوز عشر سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على مائة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أمر أو وافق على استقدام عامل على الرغم من تجاوز الجنسية التي ينتمي إليها العامل النسبة المنصوص عليها في الجدول رقم (1).

المادة (6): من دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس الذي لا يتجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أمر أو وافق على تحويل شخص إلى إقامة للعمل أو قام بتجديدها على نحو مخالف لما ورد في أحكام المادة رقم (4).

المادة (7): فضلًا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد 5 و6 يحكم على الجاني بالعزل من الوظيفة العامة.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: تعد اختلالات التركيبة السكانية من المشاكل المزمنة التي عانت منها دولة الكويت في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المشكلة أفرزت آثارها بشكل جلي وخطير وقت انتشار وباء كورونا المستجد.

إذ تبين وجود الكثير من العمالة السائبة، كما تبين أن تلك العمالة تسكن في أماكن مكتظة فاقدة للاشتراطات الصحية ساهمت بشكل جلي في انتشار الوباء على نحو أسفر عن صدور قرار من مجلس الوزراء بفرض الحظر الكلي المناطقي لهذه المناطق المكتظة.

ولما كانت التركيبة السكانية لا تقف عند حدود وزن أعداد المواطنين بالنسبة لعدد الأجانب، بل تبين أن هناك اختلالًا بوزن تلك الجنسيات عددًا بالنسبة لعدد المواطنين لدرجة أن بعض الجنسيات اقترب عددها من عدد المواطنين، الأمر الذي يحمل معه خطورة أمنية ومؤشرًا على اختلال بالأمن القومي.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليحدد الحد الأقصى لنسبة تلك الجنسيات بالنسبة لعدد المواطنين ويحظر استقدام أي شخص من هذه الجالية للعمل في حال تجاوز وزن تلك الجنسية بالنسبة لعدد المواطنين، وقد أرفق بالاقتراح بقانون الجدول الذي يبين هذه النسب.

ونظرًا لما تلمسه المشرع من تخوف من قيام بعض الموظفين العموميين بالموافقة على استثناءات لتجاوز هذه النسب المنصوص عليها، فقط حرص الاقتراح بقانون على تجريم أفعال الموظفين العموميين ممن يخالف أحكام هذا القانون.